الاعلام العربي ما بعد أزمة الخليج

اعداد : الدكتور محمد عبده يماني

سلسلة
الدراسات الاستراتيجية الأمنية

تصدر عن
دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١٣ الهجرية
الموافق
١٩٩٢ الميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

المقدمـــــة ٩

أولا : أزمة الخليج بين الاعلام العربي والاعلام الغربي، كيفية
التحرك، والتغطية، والتأثير ١٠

ثانياً : النظام الاعلامي الجديد والخلل في تدفق المعلومات ١٦

ثالثاً : التحدي التقني ومواجهة الاعلام الوافد ١٧

رابعاً : الحاجة الى تطوير السياسات وتحديث الخطط الاعلامية ٢٤

خامساً : التأهيل للتعامل مع تقنية الاتصال الحديثة ٣٥

سادساً : الحرية والاحترام من أهم ركائز الاعلام ٣٨

سابعاً : الخاتمـــة ٤٠

المقدمـــــــة

لاشك أن للاعلام دوراً هاماً وحيوياً وخطيراً فهو كما يبني أشياء كثيرة في أخلاقنا وسلوكنا وتعاملنا قد يهدم أشياء كثيرة أيضاً إذا ما أسيء استخدامه فالله سبحانه وتعالى نبهنا الى خطورة قول الزور أو الاستماع إلى الفاسق أو حتى القاء القول على عواهنه . . وجعل الكلمة مسئولية عظيمة لأنها قد تهدم أمة وتبني أخرى قال تعالى : ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ وقال ﷺ : «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها» .

ومن هذا المنطلق ينظر بعض العقلاء الى موضوع كارثة الخليج على أنه أزمة أخلاقية وليست أزمة سياسية . . وينطلق تصور هذه الفئة من الناس الى تفكير عميق ونظرات واقعية الى أساس المشكلة وبداياتها وتطوراتها ولاشك أن الاعلام هو مرآة الأمة يعكس ما يدور بها من معتقدات وتصرفات ومفاهيم . . لذلك كان الاعلام العربي خلال هذه الأزمة مثار جدل ومحل اهتمام المتابعين له . . لأنه كان الحاضر الغائب خلال هذه الأزمة . . ولذلك أسباب كثيرة نتطرق اليها من خلال هذه الدراسة إن شاء الله والتي تستهدف القاء الضوء على الاعلام العربي خلال أزمة الخليج . . ومدى امكانية تطويره في المرحلة القادمة .

أولا : أزمة الخليج
بين الاعلام العربي والاعلام الغربي
كيفية التحرك . . والتغطية . . والتأثير

قد يكون من المنطقي أن نحاول ـ في البداية رصد مؤشرات التحرك الاعلامي العربي إبان أزمة الخليج وأن نحاول تقويم تأثيره ودوره في نقل الأحداث وتداعياتها . . وفي تقديم الحقائق والتحليلات وفي مساندة القيادات والمواطن . . مقارنة بالتحرك الاعلامي الغربي.

ونبادر الى القول بأن الاعلام العربي يمكن وصفه بأنه كان الحاضر الغائب خلال أزمة الخليج ، كما سبق أن أشرنا لدرجة أن المواطن العربي في كل مكان انصرف يفتش عن مصدر اعلامي آخر يعطيه المعلومات والأخبار والآراء . . مثل محطات الاذاعة الأمريكية والأوروبية ، ومحطة تليفزيون (CNN) الأمريكية التي تبث الأخبار على مدار الساعة ، وتعيش في قلب مسرح الأحداث وتنقلها على الهواء مباشرة طوال احتدام الأزمة وتستقبلها المنطقة العربية رأساً أو عن طريق محطات التلفزيون العربية التي خصصت لرسائل الـ CNN نصيباً طيباً في قنواتها الأساسية.

كذلك كانت تشاهد هذه المحطة على شاشات التلفزيون في ١٠٥ دول في العالم.ولم تكن هذه القناة الأمريكية هي الوحيدة التي اعتمدت على البث المباشر للأحداث ، بل شاركت في هذا المجال قنوات اخبارية دولية أخرى ، بحيث يمكن القول بأنها أصبحت ظاهرة عامة.

ولكي تحكم القنوات الاذاعية الدولية سيطرتها على الأحداث نجدها توظف شبكة واسعة من المراسلين وتربط بينهم وبين المركز الرئيسي بشبكة

اتصالات بالغة التعقيد. وتعتمد على الشبكات الأرضية مع حجز قنوات على مدار ٢٤ ساعة يومياً وكانت لديهم محطات أرضية متنقلة.

بل إن مجموعة قنوات أمريكية وأوربية كانت تقيم محطات فضائية متنقلة في موضع الأحداث تتصل بالأقمار الصناعية لكي تنقل على الهواء مباشرة ما يجري على أرض المعارك أو ما يجري في المؤتمرات الصحفية ، وتنتقل بين أكثر من موقع في ثوان معدودة . . وكل هذه الامكانات تحتاج إلى خبرة لتشغيل التقنية المتقدمة وتحتاج إلى استثمارات ودعم كبير[١]. حتى قيل أنه لم تستخدم تقنية متطورة في تغطيات إعلامية بهذا الحجم في أحداث سابقة.

وقد وصفت حرب الخليج بأنها الحرب التلفزيونية Media War على أساس أن شبكات التلفزيون ذات القدرات الفنية الهائلة ـ الأقمار الصناعية وأساليب البث المباشر ـ كانت هي الأكثر سيطرة على الرأي العام المتابع لهذه الحرب ، وكانت الأكثر تأثيراً عند نقل الأحداث لحظة بلحظة من مسرح المعارك مباشرة ، ومن ثم فقد أصبح التلفزيون وصوره المنقولة بالأقمار الصناعية هو الذي يسيطر على الرأي العام ويساهم في توجيهه وإقناعه إلى حد كبير ، ومن أجل ذلك الهدف نذكر أن شبكات التلفزيون الأمريكية العملاقة خاضت فيما بينها حرباً شرسة لا تقل حرارة عن حرب عاصفة الصحراء من أجل امتلاك أكبر مساحة من السيطرة على الرأي.[٢]

---

١ ـ الاعلام العربي في عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، لقاء مع سعد لبيب. مجلة تليفزيون الخليج. السنة العاشرة. العدد ٣٢٢ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص: ١٧ ، ١٨.

٢ ـ صلاح حافظ. حرية الاعلام وأزمة الخليج. الدراسات الاعلامية. العدد ٦٣ ، أبريل/ يونيو ١٩٩١ ، ص: ٥.

على أن كل ما بدا في الظاهر على أنه انفتاح إعلامي وتفوق مبهر في النقل الحي للأحداث على الجانب الغربي لم يكن في حقيقة الأمر انطلاقاً بلا قيود أو تحركاً بلا حدود، إذ أنه كان محكوماً بسياج حديدي من الرقابة الصارمة والفلترات التي تقدم الاعلام عن الأزمة والحرب بالمضمون والشكل الذي يخدم الهدف السياسي المنشود كما سيتضح فيما يلي، فبرغم التفوق العسكري الهائل لقوات التحالف في كل مجال، ورغم الثقة الكاملة في النصر، ورغم ارتفاع صيحة التدفق الحر للأنباء حتى من مسرح العمليات العسكرية إلّا أن الواقع الذي جرى بالنسبة للإعلام كان غير ذلك، فقد فرضت الرقابة العسكرية على تحرك المراسلين والصحفيين الموجودين في مسرح العمليات، بشدة ودقة، فإذا بأكثر من ٢٠٠٠ إعلامي بين الرياض والظهران في وقت الحرب، وإجمالي أكثر من ستة آلاف تأشيرة إعلامي طوال فترة الغزو وحتى التحرير تواجدوا في مسرح العمليات أسرى للقوات العسكرية وأوامرها الصارمة المقيدة لحرية التغطية الاعلامية، إلّا في الحدود التي تريد هذه القوات السماح بها.

والنتيجة ان الصحافة والاعلام، قد خرجت خاسرة من المعركة الساخنة بنفس قدر الانتصار الذي حققته القوات العسكرية، هكذا تقول جريدة الحياة الصادرة في ١٩٩١/٣/٥م فتؤكد : (انتهت الحرب فخرجت الصحافة خاسرة كما يرى بعض الصحفيين والأكاديميين المهتمين بآراء أجهزة الاعلام والذين خلصوا إلى أن المسئولين العسكريين نجحوا للمرة الأولى في التحكم بما رأى الناس وسمعوا عن هذا النزاع العسكري، لقد تمكنت السلطات العسكرية من تحقيق ذلك بطريقتين: تتمثل الأولى في اعتماد نظام عقد المؤتمرات الصحفية مرتين يومياً، مما أتاح للحكومات المعنية أن تتجاوز الصحافة، لتبث هي رسالتها الاعلامية إلى الشعب مباشرة).

أما الثانية فتتمثل في استراتيجية السلطات العسكرية الداعية إلى الحد من وصول الصحفيين إلى ميادين المعارك، وذلك بالسماح لعدد محدود جداً من المراسلين بالتوجه مع الجنود إلى الجبهة، وقد استطاع العسكريون بذلك أن يستحدثوا نظاماً مركزياً لإعداد التقارير الصحفية والأخبار Pool System أتاح لهم أن يحددوا الأماكن التي يمكنهم السماح للصحفيين بزيارتها والضباط والجنود الذين يمكن للصحفيين أن يتحدثوا معهم.

وأعلن الاتحاد الدولي للصحفيين ومقره لندن، ويمثل نحو ١٧٥ ألف صحفي من أنحاء العالم ـ أن نظام التقارير الصحفية والمؤتمرات المشتركة الذي تتبعه قوات التحالف يعوق تدفق المعلومات ويشكل عبئاً على الصحفيين، ومن ثم فإن الاتحاد يعلن عن قلقه الشديد بسبب القيود المفروضة على الصحفيين الذين يغطون أنباء الحرب، وأنه لا يجب أن تستغل الرقابة العسكرية المفروضة في إخفاء الخسائر الحقيقية للحرب، وخصوصاً ما يتعلق منها بالخسائر البشرية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية، وأكد الاتحاد أن هذه السرية المفروضة انتهاك مباشر لحق الجمهور في أن يعلم وأن الرقابة العسكرية بالتالي عمل لا يمكن تبريره، إلّا فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن أن تعرض حياة وأمن العسكريين والمدنيين للخطر.

وكذلك بث وكالة أنباء (أسوشيتد بريس) الأمريكية للأنباء تقريراً يوم ١٩٩١/٢/١٢م من الظهران بالمملكة العربية السعودية تقول فيه إن المعركة الحقيقية تحتدم كل يوم بين الصحفيين (نحو ٨٠٠ صحفي كما ذكرت الوكالة) وبين العسكريين في قوات التحالف حيث يسعى الصحفيون للحصول على حقهم في تغطية الحرب، في حين يتخذ العسكريون اجراءات صارمة تقيد هذا الحق، فالعسكريون يفرضون على أي صحفي أن يكون له مرافق عسكري

حتى يسمح له بالكتابة أو التصوير، ويقيد ذلك كله الصحفيين خصوصاً الموجودين في مجموعات صحفية رسمية، يغطي ما يسمح لها به فقط، كما أن الموجودين خارج هذه المجموعات يصبح دورهم مجرد نقل ما تقدمه لهم هذه المجموعات نفسها (أي نظام Pool الذي كان يقوم على اختيار ٤٠ صحفياً فقط للتحرك مع القوات ثم العودة لإبلاغ باقي زملائهم بما رأوه وسجلوه).

وتضيف الوكالة الأمريكية في نهاية تقريرها أن هذه القيود تدفع بعض الصحفيين إلى محاولة الهروب من الرقابة والانفراد بكتابة أو تصوير الموضوعات خاصة مما يعرضهم للاحتجاز ساعات طويلة أو الاختفاء بحيث لا يعرف أحد مصيرهم.

ولعل ذلك كله يثبت أن الأهداف السياسية الكبرى تحتاج إلى إدارة كفؤة، وإن الادارة السياسية الكفؤة تحتاج إلى إعلام قوي قادر ليس فقط على إيصال الحقائق والمعلومات والتحليلات، ولكن أيضاً على تقديم الاعلام باللون الذين يخدم الهدف السياسي المرغوب، ويحدث ذلك في كل مكان على اتساع خريطة العالم، فليس هناك ما يسمى بالاعلام الحر الكامل الحرية.

والاختلاف الأساسي، يبقى في القدرة على التلوين بحيث يصبح اللون مقنعاً لعين المشاهد جاذباً لانتباهه وإعجابه معاً.

وبقدر ما نجح الاعلام الأمريكي خاصة، والغربي عامة في تكوين المواقف، وعرض الأحداث خلال أزمة الخليج، بقدر ما تخلف الاعلام العربي، بحيث أصبحت توجه إليه الاتهامات من الجميع من القارىء والمشاهد والمستمع العادي.

ففي الوقت الذي نجح فيه الاعلام الأمريكي إلى حد كبير في تحقيق رسالته الاعلامية المتسقة مع الهدف السياسي، ومن ثم فقد تطابقت أو تناسقت

الادارة السياسية للأزمة مع الادارة الاعلامية في مجتمع يتحدث كثيراً عن حرية الرأي والتعبير في الاعتقاد والاجتهاد.

والحقيقة أن الاعلام العربي، نجح في الدخول إلى دائرة الاعلام الغربي عامة، والأمريكي خاصة خلال الأزمة وبعدها بإرادته الحرة، وقد تكون هذه هي إحدى المرات القلائل التي مارس فيها الاعلام العربي إرادته الحرة قولاً وفعلاً[1].

إلّا أن الاعلام العربي قد انشق بقدر انشقاق السياسة العربية، حول أزمة الخليج، جانب مع الكويت ومناصريه، وجانب مع العراق وأتباعه.

وانصرف الاعلام العربي إلى حملات المديح والهجوم وإلى شعارات التمجيد والشجب ونسي في غمرة هذه الصيحات رسالته الأصلية في نقل الحقائق والوقائع والمعلومات للرأي العام.. وفي تنوير المواطن بالآراء والتحليلات الموضوعية، وفشل بالتالي في إثبات مصداقيته وجدارته أمام الرأي العام، المنقسم على نفسه بسبب عمق الجرح النازف الذي أحدثته الأزمة والحرب.

حينذاك.. انصرف المواطن العربي في كل مكان يفتش عن مصدر إعلامي آخر، يعطيه الجرعة اللازمة والمقنعة من المعلومات والأخبار والآراء، فإذا به يضع أصبعه على مؤشر الراديو، بحثاً عن محطات الاذاعة الأوربية والأمريكية، وإذا به يتابع بشغف هائل تلك الرسالة التلفزيونية المبهرة التي تبثها على مدار الساعة محطة C.N.N. الأمريكية التي صوبت كل إرسالها على المنطقة العربية طوال احتدام الأزمة.

---

١ ـ صلاح حافظ، المصدر السابق. ص: ١٧.

حتى يسمح له بالكتابة أو التصوير، ويقيد ذلك كله الصحفيين خصوصاً الموجودين في مجموعات صحفية رسمية، يغطي ما يسمح لها به فقط، كما أن الموجودين خارج هذه المجموعات يصبح دورهم مجرد نقل ما تقدمه لهم هذه المجموعات نفسها (أي نظام Pool الذي كان يقوم على اختيار ٤٠ صحفياً فقط للتحرك مع القوات ثم العودة لإبلاغ باقي زملائهم بما رأوه وسجلوه).

وتضيف الوكالة الأمريكية في نهاية تقريرها أن هذه القيود تدفع بعض الصحفيين إلى محاولة الهروب من الرقابة والانفراد بكتابة أو تصوير الموضوعات خاصة مما يعرضهم للاحتجاز ساعات طويلة أو الاختفاء بحيث لا يعرف أحد مصيرهم.

ولعل ذلك كله يثبت أن الأهداف السياسية الكبرى تحتاج إلى إدارة كفؤة، وإن الادارة السياسية الكفؤة تحتاج إلى إعلام قوي قادر ليس فقط على إيصال الحقائق والمعلومات والتحليلات، ولكن أيضاً على تقديم الاعلام باللون الذين يخدم الهدف السياسي المرغوب، ويحدث ذلك في كل مكان على اتساع خريطة العالم، فليس هناك ما يسمى بالاعلام الحر الكامل الحرية.

والاختلاف الأساسي، يبقى في القدرة على التلوين بحيث يصبح اللون مقنعاً لعين المشاهد جاذباً لانتباهه وإعجابه معاً.

وبقدر ما نجح الاعلام الأمريكي خاصة، والغربي عامة في تكوين المواقف، وعرض الأحداث خلال أزمة الخليج، بقدر ما تخلف الاعلام العربي، بحيث أصبحت توجه إليه الاتهامات من الجميع من القارىء والمشاهد والمستمع العادي.

ففي الوقت الذي نجح فيه الاعلام الأمريكي إلى حد كبير في تحقيق رسالته الاعلامية المتسقة مع الهدف السياسي، ومن ثم فقد تطابقت أو تناسقت

الادارة السياسية للأزمة مع الادارة الاعلامية في مجتمع يتحدث كثيراً عن حرية الرأي والتعبير في الاعتقاد والاجتهاد.

والحقيقة أن الاعلام العربي، نجح في الدخول إلى دائرة الاعلام الغربي عامة، والأمريكي خاصة خلال الأزمة وبعدها بإرادته الحرة، وقد تكون هذه هي إحدى المرات القلائل التي مارس فيها الاعلام العربي إرادته الحرة قولاً وفعلاً[1].

إلّا أن الاعلام العربي قد انشق بقدر انشقاق السياسة العربية، حول أزمة الخليج، جانب مع الكويت ومناصريه، وجانب مع العراق وأتباعه.

وانصرف الاعلام العربي إلى حملات المديح والهجوم وإلى شعارات التمجيد والشجب ونسي في غمرة هذه الصيحات رسالته الأصلية في نقل الحقائق والوقائع والمعلومات للرأي العام.. وفي تنوير المواطن بالآراء والتحليلات الموضوعية، وفشل بالتالي في إثبات مصداقيته وجدارته أمام الرأي العام، المنقسم على نفسه بسبب عمق الجرح النازف الذي أحدثته الأزمة والحرب.

حينذاك.. انصرف المواطن العربي في كل مكان يفتش عن مصدر إعلامي آخر، يعطيه الجرعة اللازمة والمقنعة من المعلومات والأخبار والآراء، فإذا به يضع أصبعه على مؤشر الراديو، بحثاً عن محطات الاذاعة الأوربية والأمريكية، وإذا به يتابع بشغف هائل تلك الرسالة التلفزيونية المبهرة التي تبثها على مدار الساعة محطة C.N.N. الأمريكية التي صوبت كل إرسالها على المنطقة العربية طوال احتدام الأزمة.

---

١ ـ صلاح حافظ، المصدر السابق. ص: ١٧.

ثانياً: النظام الاعلامي الجديد والخلل في تدفق المعلومات

إننا نواجه في المرحلة القادمة دون شك متغيرات خطيرة وكبيرة في ظل النظام العالمي الدولي الجديد، ولا بد أن نكون في مستوى يمكننا من أن نكون قدرة فاعلة وبالتالي يكون رجل الاعلام هو حجر الزاوية في مدى قدرتنا في التعامل والتنافس في ظل سياسة الوفاق الدولي والتبادل الثقافي، وإلاّ سنصبح دولاً متلقية مستقبلة غير مؤثرة، ويقتصر دورنا بالتالي على عملية الاستقبال فقط، ومن هنا تأتي عملية التأهيل والاعداد والتنبيه للمخاطر والقدرة على التفاعل والتأثير.

ولقد أصبح الاتجاه إلى العالمية سمة من أبرز سمات هذا العصر والذي يطلق عليه عصر المعلومات وثورة الاتصال حيث يتميز بعالمية معظم أنشطته في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية وحقوق الانسان أصبحت كلها قضايا ذات طابع عالمي، ولم تعد مقصورة على قطر معين أو إقليم معين.

بل ظهر ما أصبح يسمى «بالنظام العالمي الجديد»، وكما حدث ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي فقد انعكس كذلك على المستوى الاعلامي حيث أحدثت الثورة المعاصرة في تقنية الاتصال طفرة هائلة في ظاهرة الاعلام الدولي أو عالمية الاتصال وأصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية (أو غير الوطنية) جزءاً من نسيج الحياة اليومية للمواطن بما يمكن أن يحدثه هذا من آثار تتصل بإدراكه واتجاهاته وقيمه.[1].

١ ـ سعد لبيب، الاعلام العربي في عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. مجلة تليفزيون الخليج. المجلد العاشر، العدد الثاني، ٣ ربيع أول ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. ص: ١٨.

ويكفي أن نعلم أن حوالي ٨٠٪ من الأخبار والمعلومات تصدر عن وكالات أخبار في الدول المتقدمة.. وحتى الموجات الاذاعية وقنوات الأقمار الصناعية تملك غالبيتها العظمى الدول المتقدمة.

وقد أدى ذلك إلى جعل الدول النامية مجرد مستهلك للإعلام الذي تقدمه الدول المتقدمة وليس شريكاً في عملية تبادل المعلومات.

والنظام الاعلامي الجديد وإن كان ليس شراً كله إلاّ أنه لا يصلح أن نتعامل معه بصورة سلبية، وأن نعرض أجيالنا للتيار الاعلامي المباشر دون أن تكون لنا القدرة في إعانتهم وتنمية قدراتهم لاستيعاب هذا المد الاعلامي الخطير، ثم تنمية قدراتنا من الناحية الأخرى لنكون مؤثرين ولو تدريجياً وأن نعطي له كما نأخذ، وإلاّ فإن الخطر عظيم على عقائدنا وثقافاتنا وحضارتنا إذا استمر الوضع على نحو نمارس فيه دور المستضعفين في الأرض إعلامياً.

ثالثاً: التحدي التقني ومواجهة الاعلام الوافد

صراع الأفكار يتحول إلى صراع بين التقنيات

لا شك أن شعوبنا العربية تواجه تحديات حضارية كبرى في مجال تقنية الاتصال إذا لم تتمكن من الاستفادة من ثمار التطورات المتلاحقة في هذا المجال في تطوير أنشطتها الاعلامية والثقافية والعلمية من أجل مستقبل أفضل يؤكد الحضارة العربية والاسلامية وقدرتها الدائمة على التقدم ومواكبة متطلبات العصر.

وقد رأينا كيف لعبت تقنية الاتصال المتقدمة دوراً حيوياً في حرب الخليج على مختلف الأصعدة، وإذا كان الاعلام الآن خاضعاً للتقدم التقني الهائل

ومستفيداً منه، فإن ما يمكن قوله هو أن صراع الأفكار قد تحول إلى صراع بين التقنيات بدلاً من أن يكون ـ كما كان العهد به ـ صراعاً بين الإيديولوجيات، فالذي يملك التقنية المتقدمة لنقل أفكاره وآرائه ومبادئه هو الذي تكون له في النهاية الغلبة في الميدان الإيديولوجي ذاته، حيث تسود مبادؤه وقيمه مهما يكن الرأي فيها ومهما يكن جوهرها.

تحكم الدول الكبرى في التقنية والأقمار الصناعية

والابتكارات التقنية والاكتشافات العلمية ما زالت في أيدي الدول الكبرى والشركات الأجنبية وحدها وسوف تظل مسيطرة عليها ـ على ما يبدو ـ لفترة طويلة.

ولا تزال البلدان الصناعية تسيطر على ميدان العلم والتقنية لدرجة أنها تقوم بحوالي ٩٥٪ من كافة أعمال البحث في حين أن البلدان النامية التي تمثل ٧٠٪ من سكان العالم لا تمثل قدرتها في مجال البحث أكثر من ٥٪ فقط. التفاوت إذاً واضح، والظلم بيّن في توزيع القدرات العلمية والتقنية في العالم.

وتظهر تقنية الأقمار الصناعية مدى سيطرة الدول الصناعية عليها، سواء من حيث تصنيع الأقمار ذاتها، أو من حيث فرص الأثمان والكلفة التي تراها لصناعة وإطلاق وصيانة الأقمار، وهذه الكلفة باهظة جداً بالنسبة للشعوب النامية التي تعاني أساساً من مشكلات تتصل بالغذاء وتضطر إلى وضع أولويات قد تجد فيها أن حق الطعام يزاحم فيها أي احتياج آخر.

كما أن اعتماد الدول النامية بالكامل على تقنية المتقدمين في كافة المجالات المتصلة بالأقمار الصناعية تتضح أيضاً في تسلط الدول الصناعية على التحكم في الأقمار وذلك لضمان بقائها في مدارها.

وتأتي بعد ذلك مسألة التحكم التقني في توزيع المدارات والموجات والترددات، وهي مسألة بالغة الحيوية لأنها بنيت على سبق الدول الصناعية الى اختراع الأقمار والصواريخ التي تطلقها ومن ثم سبقها في اختيار أفضل الترددات والمدارات والاستئثار بالجزء الأعظم والأهم منها.

السيطرة هنا تتضح في مجالين هما الترددات والمدارات فالأمر لا يتعلق فقط بالحصول على مكان في المدار إذا ما أرادت احدى الدول النامية ـ أو مجموعة منها ـ أن تطلق قمراً صناعياً خاصاً بها، وإنما من الضروري أيضاً الحصول على حق استخدام التردد الطيفي الذي سيبث عليه الارسال الى القمر الصناعي، وكذلك التردد الذي سيعاد عليه بث الارسال الى المحطات الأرضية.

الغزو الثقافي الوافد عبر الفضاء:

إن الذي يملك التقنية المتقدمة في مجال الاتصال هو الذي يملك اداة الغزو الثقافي، والغزو الثقافي بهذه الوسائل بالغة التطور والتأثير أمر تصعب مقاومته، لأن له القدرة على اختراق الحدود الاقليمية وجدران المنازل لممارسة تأثيره في الأدمغة والضمائر، ولصياغتها من جديد على هوى صاحب الرسالة المبثوثة في الهواء، وإذا كان اختراق الجيوش للحدود يعتبر عدواناً يجد من يقاومه فإن اختراق الوسائل الاعلامية لهذه الحدود ذاتها، أو للضمائر نفسها لا يعتبر حتى الآن عدواناً، ولا يجد من يتصدى له، لأن التصدي له يحتاج الى مهارة هائلة، وتطور تقني ليس متاحاً للدول التي يغزوها الاستعمار الثقافي، وإنما هو طوع بنان الغزاة المستعمرين.

ومن المؤكد أنه خلال سنين معدودة سوف تتمكن الدول المتقدمة باستخدامها لأقمار الاتصالات من أن تجعل ارسالها التلفزيوني يغطي كافة

أنحاء الكرة الأرضية كما هو الحال في الارسال الاذاعي تماماً، والخطر الكامن في هذا الأمر أن الرجل العادي في أي مكان من العالم النامي سوف يجلس أمام شاشته الصغيرة في غرفة مغلقة ويحول مؤشر الجهاز ليشاهد البرامج التي تأتيه عبر المحيطات والبحار والصحاري دون أية رقابة بما في ذلك الأفلام الخليعة والمنحرفة والبرامج ذات القيم المضامين المتناقضة، ومن العادات والتقاليد وأنماط السلوك السائدة فيه.

وما من أحد يستطيع ـ حتى الآن ـ أن يقف في وجه هذا العدو الرهيب، لأن المواجهة تحتاج الى مستوى متقدم من التقنية يماثل التقنية الغازية.

إن ثقافة البلد هي هويته الوطنية التي لا يجوز لأي كان ولأي سبب السماح بتشويهها أو تطعيمها بثقافات هجينة غير ذات مستوى.

فإذا كنا نعتز بترابنا الوطني ونذود عن أجوائنا ومياهنا الاقليمية فإن الفكر الوطني ـ أي مجموع ثقافة الوطن ـ يجب أن يكون كذلك في منجاة من العدوان حتى ولو اتخذ شكل كتاب، أو هيئة صحفية أو صورة موجة اذاعية، أو شكل برنامج تلفزيوني.

وأنا هنا أفرق بين الغزو الفكري والتفاعل الفكري، والغزو الفكري هو عملية استعمارية عدوانية تسلطية لاشك فيها، وهو ما يتوجب علينا أن نحاربه. أما التفاعل الفكري فهو ممارسة حضارية، نأخذ فيها من العالم، أيا كان ونعطيه ضمن ضوابط ديننا وأخلاقنا ومجتمعنا وثقافتنا الخاصة، وإذا كان الاستعماريون يحاولون الخلط بين الاثنين بتضليلنا عن حقيقة الغزو الفكري وابرازه كتفاعل حضاري فإن مهمتنا هي بالتحديد، التصدي لذلك النتاج، وفرزه بوعي وذكاء، فما يتلاءم منه أخذناه بعد أن نطمئن إليه، وما تعارض مع قيمنا ومبادئنا نبذناه، وحاربناه، ودعونا الى مقاطعته والابتعاد عنه.

وأود أن أشير هنا إلى أننا لسنا بصدد الحديث عن التبادل الثقافي الذي هو ضرورة حتمية في ظل الحضارات المختلفة، إذ أن هذا التبادل يقوم على الانتخاب أو الانتقاء الحر، وبالتالي فلا ضرر منه ولا خطر فيه، بل فيه بالتأكيد مصلحة ومنفعة، وإنما الحديث عن الغزو الثقافي الذي يعتمد على عملية اقتحام شاملة للأثير تستهدف بدورها اقتحام الثقافة والقيم الوطنية واعادة صياغتها بما يتناقض مع التراث والعادات القومية والعرقية والخطر الذي نتحدث عنه هنا هو الخطر الناجم عن غزو الأثير، أو غزو ثقافتنا عن طريق الاذاعة والتلفزيون وما تتيحه الأقمار الصناعية لهما من قدرة لا ضابط لها في التأثير على الثقافات والقيم الأخرى، دينية كانت أو اجتماعية في عملية غير متكافئة تتم بها سيطرة الثقافة المسلمة بالتقنية المتطورة على سواها من الثقافات العزلاء ـ إن صح التعبير ـ وتكون النتيجة الحتمية تشويهها ومسخها وصياغة للشخصية على هوى القوى الغازية عبر هذه الأقمار أو القوى الاستعمارية الجديدة.

التقنية لا تشترى ولكنها تصنع

ولا جدال في أننا في الدول النامية جادون في امتلاك التقنية وخصوصاً تقنية الفضاء، كما أننا نعمل فعلا على تطوير واعداد الكوادر البشرية اللازمة لمختلف مجالات التقدم في حياتنا.

وقبل أن أبدأ الحديث عن موضوع التقنية أود أن أفرق بوضوح بين شراء التقنية وصنع التقنية، فنحن الآن في الدول النامية نركز على شراء التقنية على نطاق واسع جداً ولكننا نصنعها على نطاق ضيق جداً.

إن ما لدينا من وسائل تقنية متقدمة يمكن أن تتحول في لحظة الى كومة من الخردة إذا ما احتاجت الى قطعة غيار واحدة ولو كانت بحجم الأصبع وتعذر الحصول عليها ولا علم لنا بتصنيعها.

وهذه هي أبعاد السياسة التي تتبعها الدول المتقدمة فهي تبتكر أحدث الانجازات التقنية ولكنها تربطها بحبل متين هو: الصيانة وقطع الغيار، فما فائدة التقنية في هذه الحالة إذا بقينا مستهلكين لا حول لنا ولا قوة ولا تخطيط لخدمة أهدافنا الوطنية.

وقد يجوز لنا أن نعتبر شراء التقنية مرحلة مؤقتة نساير فيها التطور الحضاري العالمي ونعمل في نفس الوقت على أن نصنع وننتج تقنية خاصة بنا[1].

دور الشبكة الفضائية العربية (عرب سات)

إن القمر الصناعي العربي (عرب سات) هو واحد من أنجح المشروعات العربية في التاريخ الحديث الذي يتم بوساطته تعزيز استقلالنا في مجال الفضاء وبرغم أن القمر مصنع في الخارج، وبرغم اطلاقه الذي يتم بوساطة صواريخ أجنبية، الاّ أنه ـ على الأقل ـ يخلصنا من تحكم الشبكات الفضائية التي كنا نلجأ لاستخدامها والتي كانت تضيع علينا الكثير من الفرص للبث المباشر أو الحي وتفرض علينا أن نسير وفق ظروفها وتوقيتها دون أي اعتبار لطبيعة الحدث عندنا.

---

١ ـ الدكتور محمد عبده يماني. أقمار الفضاء . . غزو جديد. الرياض، جهاز تلفزيون الخليج، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. (سلسلة دراسات تلفزيونية، ٩) ص: ٦ ـ ٦٣.

ولقد سبق اطلاق القمر العربي الأول في عام ١٩٨٥م تكوين لجنة عربية مشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية للاعلام والثقافة والتنمية عقدت أول اجتماعاتها في ١٥، ١٦ ربيع الآخر ١٤٠٣هـ، ٢٨ فبراير و ١ مارس ١٩٨٣م حيث تشرفت برئاسة هذه اللجنة في دورة تأسيسها الأول وقد ضمت اللجنة في عضويتها المنظمات والاتحادات والوزارات المعنية بالشئون الاعلامية والثقافية والتنمية في الوطن العربي، وعكفت اللجنة على وضع الخطط الكفيلة باستخدام الشبكة الفضائية العربية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة في مختلف المجالات الاعلامية والثقافية والتنمية كما تدارست العقبات والمشكلات التي تواجه البث الجماعي والمشترك. واستمرت هذه اللجنة في اجتماعات دورية سنوية من أجل مواصلة رسالتها وتحقيق أهدافها برئاسة معالي الدكتور علوي درويش كيال وزير البرق والبريد والهاتف بالمملكة العربية السعودية.

وفي ٢٦ (شباط) فبراير ١٩٩٢ الماضي تم اطلاق القمر العربي الثالث بوساطة صاروخ ايريان ويعد هذا القمر الثالث هو آخر قمر في سلسلة أقمار الجيل الأول عرب سات.

ولكن المشكلة أن القمر العربي لابد من استقبال ارساله عن طريق المحطات الأرضية، أو بوساطة (DHSH) كبير الحجم في حالة القنوات غزيرة الاشعاع، فهو منافس غير قوي للغزو الاعلامي الذي سبق ذكره وخطورته، وقد تعمدت الشركات المصنعة ذلك حين تصميمها للقمر العربي. وفائدته الكبرى تجارية أكثر منها اعلامية، فلا يستطيع المشاهد في منزله أن يلتقط الارسال كما يحدث بالنسبة مع الأقمار D.B.S والتي كان قد تم تعميمها وارسالها للفضاء قبل الانتهاء من تصميم القمر العربي واطلاقه.

وتعد المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية حالياً لاطلاق أقمار الجيل

بلدان المنطقة العربية واختلاف أساليب المعيشة فيها، وكذلك تباعد عدد سكانها وأوضاعها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وتعرض بلدان المنطقة هذه أو تلك الى نوع من الاستعمار، قد أدى كل هذا الى التنوع والتباين في اطار هذه الوحدة.

على أن هذه الميزة الحضارية الفريدة التي تختص بها دول المنطقة العربية من حيث قيامها على عدة عوامل من بينها الثقافة واللغة والأهداف المشتركة قللت من الصعوبات التي تعترض انتشار ورواج المواد الاعلامية المختلفة فيما بينها ويسرت عملية التقارب الثقافي والاجتماعي.

ولعل واحدة من مشكلات التخطيط الاعلامي في الدول العربية هي التوزيع غير المتعادل فيما بينها، فهناك دول لها احتياجات هائلة وليس لديها الاّ أموال قليلة. وهناك دول لديها المال ولكن لا تتوافر لها امكانات بشرية، وهناك من لديه القوى البشرية وليس لديه الأجهزة التقنية.

ويرجع السبب في مركزية الاعلام في الدول العربية الى حرص تلك الدول على الحفاظ على وحدتها الوطنية على الأخص في هذه المرحلة التي أعقبت في كثير من الحالات مراحل سابقة من التمزق والفتن الناجمة عن الأوضاع الاستعمارية أو التدخلات الخارجية. كما أن مركزية الاعلام ترتبط بالطبع بمركزية الحكومة والادارة. ولكنه بالرغم من هذه الاعتبارات فإن الحاجة تبدو ملحة الى تحديد الاحتياجات والأولويات بطريقة تشجع ممارسة حق الفرد والمجتمعات في الاتصال وتدعيم ديمقراطية الاتصال، وتقوي مشاركة الجميع في الاتصال وانتفاعهم به، وتسهم في توزيع أكثر انصافاً وعدالة لموارده.

ومع هذا فلا يمكن انكار الجهد الذي قامت به الدول العربية في مجال الاعلام خصوصاً في الثمانينات وبالرغم من عدم توفر البيانات الاّ أن المعتقد أن نسبة من الاستثمارات ليست ضئيلة بحال من الأحوال قد وجهت الى الاعلام. وربما بلغت هذه النسبة في عدد من الدول ما يزيد على ١٠٪ من ميزانية الدولة مع الاعتراف بصعوبة تدقيقها وما إذا كانت تتضمن الاعتمادات المخصصة لبعض قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية، وغيرها من القطاعات التي تتضمن نشاطات اعلامية لا ترد ضمن ميزانية وزارات الاعلام. ولا ينكر هنا أنه لولا الحكومة لما أمكن سد هذه الاحتياجات ولا كان ممكناً أساساً في معظم الأحوال أن تقوم أجهزة اعلامية عديدة في المنطقة ولا أن تبلغ ما بلغته من تقدم[1].

تعريف السياسات الاعلامية:

وقبل الدخول في تفصيلات واقتراحات لتطوير سياسات الاعلام والاتصال في وطننا العربي، يجدر بنا أن نورد هنا تعريفاً لسياسات الاعلام، وقد يكون التعريف الذي صدر عن المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الاعلامية في الدول العربية بالخرطوم عام ١٩٨٧م هو أوضح التعريفات لمصطلح السياسات الاعلامية حيث جاء فيه أن «سياسات الاتصال هي مجموعات من المبادىء والمعايير التي توضع للاسترشاد بها في تشغيل نظام الاتصال وتعد الوجهة التي يعطى لها أمر أساسي وبعيد المدى حتى وان كانت تنطوي على متضمنات تنفيذية ذات أهمية في المدى القصير. وهي تشكل في سياق النهج العام للمجتمع في الاتصال. وبالنظر الى أنها نابعة من

١ ـ اليونسكو. تطوير الاعلام في الدول العربية، الاحتياجات والأولويات، اعداد يحيى أبو بكر، سعد لبيب، حمدي قنديل، باريس، اليونسكو، ١٩٨٣م.

أيديولوجيات سياسية ومن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والقيم التي تستند اليها فهي تسعى لربطها بالاحتياجات الحقيقية والفرص المستقبلية للاتصال».

وتوجد سياسات الاتصال في كل مجتمع على الرغم من أنها كثيراً ما تكون كامنة ومفككة بدلا من أن تكون مترابطة ومتسقة بصورة واضحة ولذلك فإن ما هو مقترح (من وضع سياسات اعلامية أو تطويرها ان وجدت) ليس شيئاً جديداً بصفة جذرية بل هو بالأحرى بيان صريح وصياغة مستقبلية متعمدة للممارسات المتبعة بالفعل في المجتمع[1].

أما تحويل سياسات الاتصال الى خطط استراتيجية وميدانية باعتبارها أساس التنفيذ فيعنى به تخطيط الاتصال الذي عرّفه اجتماع للخبراء نظمته اليونسكو بباريس عام ١٩٧٢ على النحو التالي: «يشمل تخطيط الاتصال اعداد كل من الخطط طويلة الأجل وقصيرته أي (الاستراتيجية والتنفيذية). من أجل استخدام الكفؤ والعادل لموارد الاتصال. وذلك في سياق أهداف مجتمع معين ووسائله وأولوياته ومراعاة أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي السائدة فيه».

ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لهذا العملية التنسيق بين تخطيط الاتصال وبين التخطيط للقطاعات الأخرى التي تستخدم وسائل الاتصال أو تستفيد منها وكذلك بينه وبين التخطيط المتكامل للتنمية بصورة اجمالية.

خلفية تاريخية:

إن الدول العربية بمصادقتها على ميثاق الأمم المتحدة ومن قبله على ميثاق جامعة الدول العربية ومن بعده على اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان

١ ـ استند هذا التعريف على نص وضعه خبراء لمنظمة اليونسكو في اجتماع لهم بمقر المنظمة بباريس عام ١٩٧٢م.

ارتضت قدراً من التنسيق لسياساتها سواء فيما بينها في اطار الجامعة العربية، أو على اتساع العالم كله. والتنسيق والتعاون اللذان نص عليهما ميثاق الجامعة العربية هما الأساس القانوني لكل ما تلا ذلك من محاولات التخطيط، كما أن مبادىء ميثاق جامعة الدول العربية ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والمبادىء التي قام عليها الاعلام العالمي لحقوق الانسان تنير الطريق الى الأهداف التي يمكن أن تتوخاها كل دولة عربية عند مشاركتها في التخطيط الاعلامي على المستوى القومي العربي أو المستوى الدولي.

وهناك نظرة الى تاريخ التخطيط الاعلامي العربي تنبثق من انتماء شعوب الأمة العربية أو دول الجامعة العربية الى العالم الثالث، وبعبارة أخرى الى مجموعة الدول النامية مهما اختلفت وسائل تطبيقنا لمعايير الانتماء الى هذه المجموعة، وكذلك من انتمائها الى مجموعة البلدان غير المنحازة، ودورها التاريخي داخل المجموعتين وفي علاقاتها ببقية دول العالم وتكتلاته وهناك دور المجموعة العربية الأساسي وكيانها داخل المجموعة الاسلامية واشتراكها في أجهزة التخطيط الاعلامي داخل هذه المجموعة وكذلك عضوية مجموعة من دول الجامعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية. وعلى الرغم من عدم وجود تنظيم اقليمي رسمي لدول البحر المتوسط فهناك مشروعات اقليمية مشتركة تتم عن طريق الاتحاد الدولي للمواصلات لها تأثيرها على التخطيط الاعلامي العربي على المستوى القومي مثل شبكة اتصالات الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

ومن الطبيعي ان مكان المنطقة العربية في هذه الدوائر المتداخلة والمتشابكة يزيد من صعوبة التخطيط الاعلامي على المستوى القومي ولكنه يعطيه أهمية في المقام الأول بين اعتبارات التخطيط وتجعله عنصراً ضرورياً في نظرة الأمة العربية الى مستقبلها.

ولئن كانت مشاركة الدول العربية منفردة من وقت مبكر في عدد من أجهزة التنسيق في مجال الاتصال خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع موجات الراديو الأساسي الأول لمواجهتها مجتمعة مسئولية كبيرة من مسئوليات التخطيط الاعلامي في المرحلة الراهنة وفي الاعداد للمستقبل فإن نقطة البدء في تخطيط اعلامي منظم على المستوى القومي يمكن أن تكون انعقاد المؤتمر الأول لخبراء الاعلام العرب في عام ١٩٥٩ في اطار جامعة الدول العربية، فمن هذا المؤتمر انبثقت فكرة تشغيل لجنة دائمة للاعلام على غرار اللجان الدائمة المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية.

وقد أوصى ذلك المؤتمر بأن تشكل هذه اللجنة من رؤساء أجهزة الاعلام وكبار المختصين في حكومات الدول الأعضاء. وكان في مقدمة الاختصاصات التي وكلت اليها في ذلك الوقت المبكر وضع التخطيط العام لسياسة الدعوة العربية وتنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ومن الواضح أن الدعوة كانت هى المرادف لكلمة الاعلام في أذهان الخبراء الذين أقاموا ذلك الجهاز التخطيطي ليعمل منذ ذلك الحين في نطاق الجامعة العربية.

وارتفعت مسئولية التخطيط المشترك الى مستوى وزراء الاعلام عندما عقد المؤتمر الأول لوزراء الاعلام العرب في مارس ١٩٦٤ تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي في يناير ١٩٦٤م. وتناولت توصيات ذلك المؤتمر الناحية التنظيمية وتحديد اختصاصات الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والتنسيقية وعلى رأسها مجلس وزراء الاعلام تليه اللجنة الدائمة للاعلام، ثم المكتب الدائم للدعوة العربية. وأبرزت التوصيات أهمية التمويل باقتراحها انشاء صندوق مشترك للاعلام أطلقت عليه اسم «صندوق الدعوة العربية» وأكدت التوصيات على

أهمية التصديق على اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية في برامجها، ودعت الى أنشاء شبكة اذاعية عربية واتحاد لوكالات الأنباء العربية وهيئة عربية للمعارض ومجلس أعلى لنشر الثقافة العربية وتحول مشروعه عن التنفيذ الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ودار عربية للنشر والتأليف والترجمة واتحاد عربي للسياحة.

وكانت الوقفة التالية في بنزرت (تونس) عندما اجتمع وزراء الاعلام العرب في أعقاب المؤتمر الثالث لخبراء الاعلام العرب الذي عقد في تونس في شهر سبتمبر ١٩٦٧ ليؤكدوا الحاجة الى نهج علمي وفعال في عصر تطورت فيه وسائل الاتصال وأساليب الاعلام «ويعيد صياغة المبادىء والأهداف ويحدد من جديد مهام أجهزة التخطيط والتنفيذ والأجهزة المساعدة».

ومرة رابعة اجتمعت في عام ١٩٦٩ لجنة من المتخصصين في شئون الاعلام أعدت تصوراً نظرياً شمل الخطوط العريضة للموضوعات الرئيسة للاعلام العربي وتصوراً عملياً شمل الخطوط العريضة لتنفيذ مبدأ المعادلة بين العائد والانفاق في اعتمادات الاعلام، ثم تصوراً تنفيذياً لخطوات العمل الاعلامي في ظل مخطط قومي.

وكان مما تميزت به توصيات هذه اللجنة وضعها سلماً للأولويات وفقاً لاعتبارات رأت أنها تملي هذا الترتيب وصدر بذلك قرار من وزراء الاعلام في يناير ١٩٨٠م.

ولم تلبث القضية أي قضية التخطيط الاعلامي على المستوى القومي أن ظهرت من جديد عندما أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في نهاية عام ١٩٧٥ ورقة عمل عن خطة اعلامية عربية حتى عام ١٩٨٠م ودعت

لمناقشتها لجنة من الخبراء، ثم أثناء اجتماع الاعلام العرب في يوليو ١٩٧٧ عندما عرضت عليهم ورقة عمل تونسية عن استراتيجية العمل الاعلامي العربي، وشكلت لدراستها لجنة من الخبراء حللت ما فيها من أفكار وانتهت الى ضرورة وضع برنامج تنفيذي تبحث قبل اقراره مشاكل التنفيذ التي اعترضت الخطط والبرامج التي سبق اقرارها واعادة النظر في البنية الأساسية للجهاز الاعلامي، واتخذت اللجنة توصيات تناولت المبادىء العامة وأسلوب التحرك وقنوات الاتصال، وتوزيع المسئوليات دون اغفال العنصر البشري وأهمية التدريب.

وفي الوقت الذي استغرقته مناقشة هذه الأفكار ظهرت الى الوجود أجهزة عربية مشتركة ذات مهام تخطيطية الى جانب مهامها التنسيقية والتنفيذية من بينها اتحاد اذاعات الدول العربية واتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد الصحفيين العرب واتحاد السينمائيين التسجيليين العرب، واضطلعت ادارة الاعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدورها في ترشيد البحث حول التخطيط الاعلامي العربي، كما قامت لجنة تنسيقية من بينها لجنة النواحي غير التقنية من استخدامات الشبكة الفضائية العربية لتنهض بمهمة التنسيق بين الدول العربية في تخطيطها لبرامجها وقيام شبكة فضائية عربية لا يقتصر التخطيط لها على الجانب الهندسي أو التقني ولا على احتياجات كل دولة على حدة وإنما يتجاوز ذلك الى تنسيق الاحتياجات والوفاء بها على المستوى القومي[1].

---

١ ـ يحيى أبو بكر. التنسيق والتكامل في مجال التخطيط الاعلامي على المستوى القومي في قضية التخطيط الاعلامي في الوطن العربي. القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٠م.

وتوالت بعد ذلك اجتماعات وزراء الاعلام العرب واجتماعات اللجنة الدائمة للاعلام التي ستعقد دورتها الخمسين في شهر أغسطس ١٩٩٢م قبيل اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب.

تنسيق الاعلام الاسلامي:

تمتاز المنطقة العربية عن غيرها من مناطق العالم ومجموعاته الاقليمية بمميزات تاريخية وجغرافية تجمعت خلال القرون الأربعة عشر الماضية لتتكون حضارة واضحة المعالم يجري الدين الاسلامي واللغة العربية في قنواتها الاتصالية التي نمت وتطورت عبر هذه القرون مجرى الدم في العروق. ولسنا اليوم بحاجة لأن نثبت أن هناك أمة عربية أو أن هناك حضارة عربية، فهذا موضوع لا يحتاج الى جدل، وأصبح في الواقع ظاهرة موجودة نلمس آثارها التاريخية والمعاصرة بصرف النظر عن الظروف السياسية التي أقامت بين أجزائها خطوطاً دولية تحدد امتداد الاستقلال القطري أو السيادة الوطنية لكل منها وفي الوقت نفسه لم تحل المعالم المشتركة للذاتية الحضارية التي يمكن أن نسميها الهوية القومية دون وجود مميزات محلية أو قطرية تعطي مذاقاً خاصاً وطابعاً فريداً لكل جزء من هذا الكل، فكانت صورة من التنوع الحضاري في اطار الوحدة ولم يكن الانسياب الاعلامي أو الثقافي عبر الحدود السياسية في أي وقت من الأوقات ورغم كافة الظروف انتقالا عبر الحضارات لكن انتقالا في أرجاء حضارة واحدة. بل ان القيمة الحقيقية لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في الوجدان العربي هي أنها الاطار الرسمي لانتماء دولها الى أمة عربية واحدة ولابد في أي محاولة للتخطيط على المستوى القومي في ظل هذه الحقائق من تتبع المسارات الطبيعية للانسياب الاعلامي ورسم خريطة واقعية لها ثم العمل من خلال التخطيط المشترك على تعميقها أو تعديلها بما يتفق مع مقتضيات التطور السريع في وسائل الاتصال واستخدام قنواته.

المؤتمر الاسلامي لوزراء الاعلام:

في غرة ربيع الأول من العام ١٤٠٩هـ عقد في جدة أول مؤتمر اسلامي لوزراء الاعلام على أرض الرسالة والسلام برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لمساندة وتعزيز العمل الاسلامي المشترك في المجالات الاعلامية والعلمية والتقنية سواء على المستوى الثنائي أو بإشراف منظمة المؤتمر الاسلامي مع دعم ومساندة جميع المؤسسات الاعلامية الاسلامية.

وانعقد المؤتمر الاسلامي الثاني لوزراء الاعلام في القاهرة في ١١، ١٢ رجب ١٤١٢هـ (١٥، ١٦ يناير ١٩٩٢م) بحضور ممثلي ثلاثة وأربعين (٤٣) دولة اسلامية وأكد المؤتمر على أهمية الدور الذي يقوم به الاعلام الاسلامي في اطار دعم جميع القضايا الاسلامية العادلة وصادق المؤتمر على الخطة الاعلامية للبلدان الاسلامية، كما صادق على مشروع ميثاق الشرف الاعلامي الاسلامي ليكون وثيقة يستهدي بها الاعلام الاسلامي في مسيرته، كذلك صادق المؤتمر على مشروع النظام الأساسي للبرنامج الاسلامي وتنمية الاعلام والاتصال، واتخذ المؤتمر عدد التدابير لدعم وتعزيز دور المنظمات الاعلامية الاسلامية كوكالة الأنباء الاسلامية الدولية، ومنظمة اذاعات الدول الاسلامية، كما أكد المؤتمر ضرورة تعزيز التعاون في ميدان الاتصالات الفضائية والأقمار الصناعية واستخدام المرافق الاقليمية والدولية والمتاحة في خدمة الاعلام الاسلامي من أجل توثيق الروابط وتعميق التفاهم والتضامن فيما بين شعوب ودول العالم الاسلامي.

كما صدر عن المؤتمر «اعلان القاهرة الاعلامي» متضمناً التأكيد على أهمية دور التزام أجهزة الاعلام الاسلامي ومؤسساته على تبني قضايا العالم الاسلامي السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية طبقاً لقرارات القمة

الاسلامية السادسة وما تضمنه اعلان داكار من مبادىء وتوجهات وعلى الأخص ابراز عطاء الاسلام للحضارة الانسانية والبشرية ومبادئه السمحة وقيمه الرفيعة في المساواة والعدل وحقوق الانسان ودعوته للسلام والأمن بين الشعوب، وتأكيده على احترام العهود والمواثيق ونبذه للعدوان أو التهديد به ورفضه للارهاب بجميع أشكاله.

وأشار بصفة خاصة الى توجيه الاهتمام بالمجاهدين الأفغان وبالجمهوريات الاسلامية حديثة الاستقلال وشعوبها، وكذلك الأقليات المسلمة في العالم والتعريف بها ودعم قضاياها وحماية حقوقها وتزويدهم بالبرامج والكتب والنشرات والمواد الاعلامية وتخصيص إذاعات موجهة لهم بلغاتهم المحلية تخدم أهداف الدعوة وتنشر الثقافة الاسلامية بين أبنائهم، وتعمل على توثيق علاقاتهم الأخوية بباقي الشعوب الاسلامية.

خامساً: التأهيل للتعامل مع تقنية الاتصال الحديثة

تبدو عملية التأهيل مهمة من الناحية العلمية والمهنية للكوادر الاسلامية فقد كشفت حرب الخليج قصوراً واضحاً عند الكثير منهم في هذا المجال.

كما أوضحت أن عدم التأهيل كان يعوق قدرتهم على استيعاب الأحداث أو حتى على اجراء الاتصالات الاعلامية الصحيحة . . والنفاذ الى موقع الأحداث واستيعابها وتحليلها في خضم التسابق الرهيب لوسائل الاعلام العالمية، ولذلك فإن التأهيل ضرورة إذا أردنا أن يكون الاعلام قوياً وفاعلا ومؤثراً.

وتبدو عملية التدريب المستمر قضية أساسية لبناء رجل اعلام المستقبل، وذلك لأن معظم العاملين في هذا المجال اليوم بحاجة الى دراسات لتحسين

مستواهم وتطوير أدائهم، حتى يستطيعوا أن يتعاملوا مع الأدوات العالمية الجديدة ووسائل الاتصال والتقنية التي فرضت نفسها على رجل الاعلام، وأصبحت تستوجب أن يكون مؤهلا حتى يتمكن من فهمها واستخدامها، وبالتالي ادراك اللغة الاعلامية التي يتعامل بها الآخرون.

ولاشك أن طريق التأهيل لرجال الاعلام لا يحقق الهدف الذي نسعى اليه لا في الجامعات ولا في خارجها، ومن هنا تأتي أهمية وضع برامج للتدريب بصورة تحقق الهدف المنشود لتطوير أداء العاملين في الاعلام في شتى المجالات حتى نستطيع أن نتعامل مع العالم بمستويات متطورة وبقدرات تمكن من استيعاب اللغة الاعلامية العالمية.

ونظراً للنقص الحاد في العاملين المدربين على نحو ملائم في كثير من بلادنا العربية، فإنه يجب أن تظل قضية تنمية موارد القوى العاملة تحظى بأولوية الاهتمام من قبل واضعي السياسات والمخططين، وأن الحاجة الى مواءمة التدريب لظروف البلاد وتطلعاتها، أو الروابط الوثيقة بين الاتصال والتنمية، كلاهما يجب أن يتم التدريب في الموقع، ويحظى اليوم مبدأ تنظيم التدريب الاعلامي الأساسي محلياً أو اقليمياً في ظروف ثقافية مألوفة بتأييد واسع النطاق ويتعين الأخذ به والتوسع فيه بكل المناطق.

ولاشك أن حقل الاعلام بما يتضمه من فنون وتقنيات عديدة يتطلب تنمية مهارات وقدرات من يشتغلون به، ورعاية المبدعين منهم، فضلا عن ضرورة توفير التعليم الأساسي في كليات ومعاهد اعلام متطورة، تدرس المناهج العلمية لهذا المجال وفق احداث الاتجاهات، ولعلنا نلحظ أننا في عالمنا العربي نفتقر الى تدعيم هذه السلسلة المترابطة التي تبدأ بالتعليم الأساسي الى جانب التعليم التخصصي، ثم متابعته بالتدريب العملي في المواقع الاعلامية

من أجل رفع مستوى كفاءة العاملين في مختلف مراحل العمل، ومن ثم مواكبة التطورات المتلاحقة في المجال عن المستوى العالمي والمشاركة في احداث تلك التطورات.

وكذلك فإن بروز مواهب مبدعة تتطلب ـ ولا شك ـ رعاية خاصة لهذه المواهب التي قد تنطفىء ذروة ابداعاتها إذا لم نتعهدها بالدعم والتشجيع، وتوفير الامكانات الفنية والعلمية ودعم مراكز المعلومات الاعلامية والمكتبات والمختبرات وكافة تجهيزات الاتصال وتقنياته.

ويقضي الوضع الحالي بانشاء أكاديميات متخصصة على مستوى رفيع لتكوين كوادر اعلامية قادرة على الاجادة والابداع ومستوعبة للاتجاهات والتقنيات الحديثة، بالاضافة الى ضرورة تنظيم مهرجانات وملتقيات ومسابقات ثقافية بصفة دورية منظمة لتحفيز المبدعين وتشجيعهم على الدأب واستمرار التقدم.

وتنمية المواهب الاعلامية ورعايتها لا يقتصر على تعليم فنون الاتصال أو الالمام بطبيعة وسائل الاتصال الجماهيري ونظم الاعلام، وانما تمتد لتشمل كيفية وضع السياسات والاستراتيجيات الاعلامية الملائمة لوطننا العربي بأقصى درجة من الفاعلية والتأثير وفي اطار من قيمنا ومبادئنا، كما تمتد لتشمل كيفية المشاركة في تصنيع وتطوير تقنيات الاتصال وعدم الاتصال وعدم الاكتفاء بمعرفة كيفية تشغيل وصيانة تقنية مستوردة.

ومن ناحية أخرى فإن الابداع الاعلامي العربي لكي يكون جديراً بالتشجيع قادراً على المنافسة فإنه ينبغي أن يوجه عنايته الى ترقية الانتاج والبرامج الاعلامية على اختلاف صورها المطبوعة والمسموعة والمرئية، لتقف صامدة في مواجهة الغزو الثقافي والاعلامي الخارجي، مجتذبة مشاهدينا

ومستمعينا وقراءنا، مكتسبة ثقتهم ومصداقيتهم، محققة الفوز عند التنافس بما تبرزه من مبادىء وقيم عربية واسلامية سامية، وبما تعرضه من رسالة اعلامية ذات مضامين أكثر ثراء وتنوعاً وحيوية.

سادساً: الحرية والاحترام من أهم ركائز الاعلام

تمثل الحرية والاحترام ركيزتين أساسيتين في كافة مراحل العمل الاعلامي وعلى اختلاف صوره . . ولا يتصور أن يحرز هذا الميدان تقدماً وانطلاقاً بدون توافر مقدمات الحرية بمفهومها الصحيح. الى جانب الاحترام المشترك والمتبادل بين كافة الأطراف المرتبطة بعمليات الاتصال والاعلام من واضعي السياسات والمسئولين والمفكرين والمنتجين والمرسلين والمستقبلين . . فضلا عن احترام الرسالة الموجهة، واحترام رجل الاعلام لعمله، واحترام عقلية المتلقي ومشاعره.

الحرية:

فالحرية في العمل الاعلامي مطلب هام . . حيث يجب أن يتعلم رجل الاعلام لدينا مفهوم الحرية وأبعادها ومستوياتها باعتبارها أصالة وليست مجرد شعارات أو مجرد انطلاق من القيود بدون ضوابط أو روابط. والحرية تبدأ بالسيادة على النفس، واطلاق ارادة الانسان وعقله وعواطفه من قيود الشهوة . . والشخص الحر هو الذي تتجلى فيه المعاني الانسانية السامية فيضبط نفسه ويمنعها من الهبوط الى سواقط الأمور فلا يكون عبداً لنفسه الامارة بالسوء . . والانسان الحر انسان مسئول ـ لأنها كما ذكرت مسئولية ـ والحرية والمسئولية يرتبطان برباط.

احترام الاعلام:

إن احترام العمل الاعلامي عملية مشتركة تتطلب تعاون عدة مصادر من أبرزها مايلي:

١ ـ الحكومات ودورها في ازالة جميع العقبات التي تعترض العمل الاعلامي وتوفير فريد من الحرية له.

٢ ـ الجهات الاعلامية ودورها في احترام الاعلام من خلال احترامها للمتلقي وما تقدمه من موضوعات.

٣ ـ أهل القلم والفكر ودورهم في الاسهام في احترام أهمية العمل الاعلامي من خلال المشاركة الفعالة.

٤ ـ من المهم جداً احترام رجل الاعلام أيضاً لعمله، وأن يحبه وأن يأمن على نفسه أثناء أداء عمله، وأن يتحمل المسئولية كاملة تجاه الله ثم الوطن والمكان الذي يمارس فيه هذا العمل الاعلامي.

ومن ناحية أخرى فإن اكتساب احترام الأمة وثقتها يعد نقطة جوهرية في العمل الاعلامي خصوصاً في الوقت الذي أصبح فيه الاعلام يشكل عنصراً هاماً في الحياة اليومية، ومصدراً لا غنى عنه في اكتساب المعرفة والعلوم الثقافية والتربوية.

لذلك فمن المهم الحرص على عملية التوازن بحيث لا تهيمن على الاعلام التوجهات السياسية أو عمليات التوجيه المباشر أو الدعاية الحكومية . . خصوصاً إذا كان كل ذلك على حساب العملية الاعلامية وما يجب أن تكون عليه من توازن . . ثم من الواجب أن لا ننسى الدور الترفيهي في العملية الاعلامية ونحرص على ربط المشاهد أو المتلقي بنا، حتى تأتي عمليات التوجيه والتوعية بصورة غير مباشرة وغير ممجوجة أو مرفوضة، لأننا إذا أغرقنا

في ذلك سوف تفقد البرامج الاعلامية أهميتها لدى المشاهد، وقد تؤدي الى مقاطعة الشعوب لأجهزتها الاعلامية وانصرافها للبحث عن مصادر أخرى.

ومن الخطورة قوقعة الاعلام وانحصاره في القضايا العملية أو الدعاية السياسية الضيقة أو تحوله الى منبر خطب ومواعظ. وتوجيه مباشر أو دعاية رسمية تنفر الناس منها، وهذه الأمور تجعل الاعلام يفقد أهميته ورونقه، وكذلك قد تؤدي هي الأخرى الى تحول المشاهد والمستمع الى قنوات ومصادر أخرى.

سابعاً: الخاتمة

ويبدو الآن أنه لابد ونحن نخطط لبناء الاعلام العربي أن ننطلق من منطلقات صحيحة، وهي أننا جزء من هذا العالم، وإذا أردنا أن يحترمنا الآخرون لابد أن نبدأ باحترام أنفسنا، ونؤكد على قدرتنا على استيعاب الأحداث ومعالجتها بموضوعية وبطرق علمية نكسب بها احترام الآخرين، وأن نبتعد عن التعامل العاطفي البحت والانفعال السلبي الذي يؤثر على علاقاتنا الدولية.

وحتى عندما نتحدث عن بعض الأخطار والتحرشات والتشويهات الخارجية أو الهجمات الشرسة فلابد أن نؤهل رجل الاعلام عندنا حتى يستطيع التعامل مع مثل هذه الأمور بالصورة السليمة وبالطرق الحكيمة.

وينبغي أن تكرس وسائل الاعلام العربية جهودها لتغيير الصورة (المنطبعة) أو النمطية أو ما يعرف في المصطلح الاعلامي بـ (STEREOTYPE) أي الصورة النمطية الثابتة والمتكررة والتي تكونت بشكل مشوه لدى الغرب عن العرب والاسلام والمسلمين عبر السنين دون سند واقعي أو علمي.

ويأتي دور الاعلام العربي هنا للعمل على صياغة صورة مشرقة عن الحضارة العربية والاسلامية في ماضيها وحاضرها وابراز الصفات المجيدة للتاريخ العربي والاسلامي وذلك بتوفير متنوعات اعلامية عربية قوية تيسر للأجانب الحصول على ما يريدونه من معلومات وآراء حول القضايا المتعلقة بشئون العالم العربي والاسلامي. وتنشيط دور السفارات والجاليات العربية والاسلامية المقيمة في الغرب لمتابعة وسائل الاعلام من أجل تفنيد ما تقدمه من معلومات خاطئة عن الاسلام والعرب.

والعمل على انتاج مواد اعلامية على مستوى رفيع لتقديم الصورة الحقيقية للاسلام والعرب الى الغربيين ومنح الاعلاميين عندنا المزيد من الحرية والمرونة في استقاء الأخبار والتعليقات والآراء من المسئولين في العالم العربي والاسلامي وتنظيم برامج لزيارات الاعلاميين الى البلاد العربية والاسلامية مع ضرورة متابعتهم واستمرار الاتصال بهم لتزويدهم بالمعلومات والتقارير.

ولابد في النهاية أن ندرك المتغيرات الكبيرة في النظام العالمي من حولنا والتي تستوجب أن نكون في مستوى المسئولية وأن نكون قدرة فاعلة وأن لا نكتفي بدور المتلقي، ومن المهم أن يكون لنا تأثير ايجابي وهذا لن يأتي الاَّ إذا أخذنا في الاعتبار القضايا الأساسية التي ناقشناها في بحثنا هذا حتى نكسب ثقة الأمة في اعلامها ونحقق عمليات التوازن المطلوبة ونبتعد عن القوقعة الاعلامية وأن لا يكون اعلامنا دعاية سياسية ضيقة أو ينحصر في الموضوعات المحلية أو يتحول الى خطب ومواعظ.

كما أنه من المهم أن ندرك أننا جزء من العالم من حولنا فنأخذ ذلك في الاعتبار ونحن نتناول الأحداث وأن تكون منطلقاتنا صحيحة حتى نكتسب احترام الناس في الداخل والخارج.

وختاماً نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد.

الدراسات الاستراتيجية الأمنية

يتسم العالم المعاصر الذي نعيش فيه، كما يجمع العاملون في ميادين الفكر والمعرفة بأنه عالم سريع التغير، عالم يتفاعل محتواه البشري والمادي في إطار من التأثير المتبادل بينهما مما يؤدي الى حركة تغير مستمرة، من العسير الوقوف على نقطة محددة فيها. ولأول مرة في تاريخ العالم المكتوب نصل الى مرحلة يتفاعل فيها التغير الكمي والتغير الكيفي، المتصل باختلاف أبعاد وأشكال الأنماط المألوفة للأشياء، مما تسبب عنهما الاضطراب والقلق اللذان أصبحا سمة مميزة لعالمنا المعاصر.

إن عالمنا المعاصر يدخل مرحلة جديدة وحاسمة تمثل حقاً تطوراً للانسانية ككل. وعلى الرغم من كل ما يجري من تقارب بين أجزاء العالم بعضها البعض فإن معدلات التغير تختلف بشدة بين جزء وآخر من هذا العالم. إن هذا الذي يحدث في عالمنا العربي ليس هو ما يحدث في العالم المتقدم، إنه نتيجة له ولكنه مختلف عنه أشد الاختلاف، ومن ثم فإن حكمنا عليه وتقويمنا له لابد أن يكونا بالضرورة مختلفين عن حكمنا وتقويمنا لما يحدث في العالم المتقدم.

إن الرصد الأمين والتقويم الواعي للواقع في ظل مبادىء وقواعد مجتمعية مستقرة ونظريات مجربة سائدة يمكن أن يفيد في طرح الحلول العملية للمشاكل حتى لا ينشأ بينها التناقض، أما في زمن التغيير المتسارع الذي نعيشه في العالم العربي اليوم زمن التحول الحضاري الحالي، فإن الفائدة لا تكتمل في غيبة الرؤية المتكاملة الشاملة التي تساعد على التمييز بين الظواهر الآفلة والظواهر البازغة.

إن السلاح الأول في مواجهة مشاكل العالم العربي المعاصر هو الفهم الصحيح لما يحدث في العالم من حولنا مع رؤية مستقبلية شاملة تنبع من فهم متكامل لطبيعة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات التي يمر بها المجتمع العربي.

إن تراثنا العربي ومبادئنا وقيمنا الدينية والأخلاقية وأصولنا العربية تفرض علينا منطلقات وأبعاداً نتمسك بها ونتفاعل معها، وندافع عنها ونأخذ منها نقطة انطلاق للتقدم والتعاون وتحقيق التكامل العربي في شتى المجالات.

من هذه المنطلقات وفي اطار أهداف المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض واستجابة لتحديات ما بعد الأزمة الراهنة التي يمر بها العالم العربي وما تفرضه المصلحة المشتركة في تدعيم قدرات الأجهزة الأمنية العربية لمواجهة تحديات المرحلة القادمة . . تم تكليف نخبة من المفكرين والباحثين العرب في اعداد سلسلة من الدراسات الاستراتيجية الأمنية يجري نشرها ووضعها في متناول القارىء المعني.